

Distr.: General
8 July 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة مجلس الأمن



مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

الجمعية العامة
الدورة الرابعة والسبعون
البند 31 من جدول الأعمال
منع نشوب النزاعات المسلحة

رسالة مؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

أكتب إليكم بالإشارة إلى رسالة الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة (A/74/884) التي تتضمن اتهامات كاذبة وتشويها لوقائع موثقة جيدا فيما يتصل بالنزاع في ناغورنو - كاراباخ والأشخاص المفقودين.

وفيما يتعلق بمسألة الأشخاص المفقودين في سياق النزاع، أود أن أشير إلى مذكرة وزارة خارجية جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو - كاراباخ) التي عُمت كمرقق لرسالتي المؤرخة 4 كانون الأول/ديسمبر 2018، الصادرة كوثيقة من وثائق الجمعية العامة ومجلس الأمن (A/73/628-S/2018/1085).

وأحيل طيه أيضا المعلومات المقدمة من جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو - كاراباخ) وجمهورية أرمينيا بشأن تنفيذ قرار الجمعية العامة 178/73 المعنون "الأشخاص المفقودون" (انظر المرفقين الأول والثاني).

ومن المؤسف أن الجانب الأذربيجاني، بدلا من التعاون البناء مع السلطات المعنية في ناغورنو - كاراباخ، يختار باستمرار تسييس مسألة الأشخاص المفقودين، التي هي مسألة إنسانية بحتة. ويشكل رفض التعاون في هذا الصدد دليلا آخر على عدم امتثال أذربيجان لالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأرجو ممتنا تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارها من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 31 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) مهير مارغاريان
السفير
الممثل الدائم



المرفق الأول للرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

معلومات عن تنفيذ جمهورية أرتساخ لقرار الجمعية العامة 178/73 المعنون "الأشخاص المفقودون"

مقدمة

تقدم جمهورية أرتساخ (جمهورية ناغورنو - كاراباخ) هذا التقرير عملاً بالفقرة 21 من قرار الجمعية العامة 178/73 المعنون "الأشخاص المفقودون". ويتضمن التقرير معلومات عن تنفيذ القرار، بما في ذلك المسائل الراهنة التي تثير القلق فيما يتعلق بالأشخاص المفقودين.

الأشخاص المفقودون في سياق النزاع المسلح بين أذربيجان وكراباخ

لقد نشأت مسألة الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكراباخ قبل فترة طويلة من اندلاع الحرب الشاملة التي شنتها أذربيجان المجاورة على جمهورية أرتساخ في عام 1991. وكانت وقعت بالفعل عمليات لأخذ الرهائن واختطاف ذوي الأصول الأرمينية في أرتساخ في الفترة 1988-1989. غير أن مسألة الرهائن والمفقودين باتت، مع تصاعد النزاع، أكثر حدة.

وخلال الفترة ما بين 1991 و 1994، عمدت باكو أيضاً إلى احتجاز رعايا آخرين من أصل أرميني كرهائن أثناء عبورهم لإقليم أذربيجان. وقد نظر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في حالة من هذا القبيل احتجز مواطنان جورجيان من أصل أرميني، هما فيليك إلبيتش أوغانيسوف وأرتقاز أراموفيتش ميرزويان، كرهينتين في مطار باكو. وقد خلص الفريق العامل، في مقرره رقم 31/1993 المؤرخ 28 أيلول/سبتمبر 1993، إلى أن احتجازهما لا يستند إلى أي أساس قانوني ويشكل انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (E/CN.4/1994/27، الصفحتان 121-122).

وانتشرت ممارسة أخذ الأشخاص ذوي الجنسية الأرمينية كرهائن خلال "عملية الحلقة" التي كانت تهدف إلى ترحيل السكان من القرى الأرمينية في أرتساخ في عام 1991 وفي ما أعقبها من حرب شاملة شنتها أذربيجان على جمهورية أرتساخ.

وللأسف، لم يحرز تقدم يذكر في تحديد مصير المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكراباخ، رغم أن معظم الأشخاص المفقودين (من الجانبين) اختفوا في أوائل تسعينيات القرن الماضي. وبعد مرور قرابة 30 عاماً على وقف إطلاق النار ونتيجة للنزاع بين أذربيجان وكراباخ، لا يزال مصير أكثر من 4 500 شخص مفقود (من أرمينيا وأذربيجان وأرتساخ) مجهولاً⁽¹⁾.

الامتثال للالتزامات والآليات الدولية لتحديد مصير المفقودين

يقتضي القانون الدولي الإنساني أن تبذل أطراف النزاع جهوداً كبيرة لاستجلاء مصير الأشخاص المفقودين وأماكن وجودهم.

(1) انظر www.icrc.org/en/document/nagorno-karabakh-conflict-families-missing-people-want-answers

(تم الاطلاع عليها في 10 نيسان/أبريل 2020).

وفي 26 كانون الثاني/يناير 1993، قامت جمهورية أرتساخ، إدراكا منها لأهمية الامتثال للقانون الدولي الإنساني وبوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي، بالانضمام إلى اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافيين لعام 1977، بموجب قرار صادر عن برلمانها. وبناء على ذلك، أُحيلت وثائق الانضمام إلى الجهات الوديعة المعنية. وأعلنت جمهورية أرتساخ، بانضمامها إلى هذه الصكوك، عزمها على احترام قواعد القانون الدولي الإنساني وأبدت استعدادها لاتخاذ تدابير لتنفيذ أحكامه.

وفي آذار/مارس 1993، أنشأت جمهورية أرتساخ اللجنة الحكومية المعنية بأسرى الحرب والرهائن والمفقودين، بموجب مرسوم صادر عن لجنة الدفاع الحكومية، وذلك بهدف تنسيق الجهود الرامية إلى معالجة مسألة الأشخاص المفقودين.

وفي 3 آب/أغسطس 1993، توصلت رئاستا اللجنتين الحكوميتين في أرتساخ وأذربيجان إلى اتفاق، تعهد فيه الطرفان بالشرع، في غضون خمسة أيام، في العمل بشكل منهجي على تبادل أسرى الحرب والرهائن، وعلى الاشتراك في البحث عن الأشخاص المفقودين.

وعلى الرغم من هذا الاتفاق، ومنذ عام 1995، دأبت السلطات الأذربيجانية على تسييس هذه المسألة في حين رفضت أي شكل من أشكال التعاون مع جمهورية أرتساخ. ودعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى عقد اجتماعين في تبليسي، في 16 آذار/مارس و 19 نيسان/أبريل 1995، من أجل إنشاء فريق عامل مشترك يضم ممثلي اللجان الحكومية في أذربيجان وأرتساخ وأرمينيا بهدف إجراء زيارات مشتركة إلى مرافق الاحتجاز والتعجيل بالإفراج عن أسرى الحرب والرهائن. ولم يحضر ممثلو أذربيجان أيا من الاجتماعين.

وفي الفترة 2000-2001، تم تحسين الإطار القانوني لأنشطة اللجنة الحكومية: ففي 8 كانون الأول/ديسمبر 2000، وفقاً للمرسوم الرئاسي رقم 194، أُعيد العمل بولاية اللجنة الحكومية في أرتساخ لتحديد مصير الأشخاص المفقودين، وتمت الموافقة على النظام الأساسي للجنة الحكومية في 14 آذار/مارس 2001، بموجب المرسوم الرئاسي رقم 207. ويمنح هذا النظام الأساسي للجنة الحكومية ولاية تحديد مصير الأشخاص المفقودين، وتنظيم البحث عن الرفات عند الاقتضاء، وتنسيق إعادة أي رفات إلى الأسر.

وتألف اللجنة الحكومية من مسؤولين رفيعي المستوى من الهيئات الحكومية المعنية، وممثلين عن اللجان البرلمانية، وممثلين عن منظمات غير حكومية تعنى بمسألة الأشخاص المفقودين، ولا سيما اتحاد أسرى المفقودين في أرتساخ، وتتعاون تعاوناً وثيقاً مع جميع هذه الهيئات لتنفيذ ولايتها. ولها الحق في دعوة الهيئات الحكومية وهيئات الحكم الذاتي المحلية والمنظمات ووسائل الإعلام إلى المشاركة في جهودها. ويجوز للجنة الحكومية، عند الاقتضاء، أن تسمح بمشاركة مواطنين أفراد برضاهم لأغراض البحث.

ولدى اللجنة أيضاً فريق عامل (يضم ممثلين عن وزارة الدفاع، ودائرة الأمن الوطني، والشرطة، ودائرة الطب الشرعي) يتولى جمع وإدارة البيانات المتعلقة بمواقع القبور المحتملة، وإجراء عمليات استخراج الجثث، والاضطلاع بأعمال أخرى ذات صلة.

وتعمل اللجنة الحكومية عن كثب مع الكيانات الحكومية وغير الحكومية المعنية، بصفتها جهة تنسيقية. كما تعمل عن كثب مع مؤسسات وطنية ودولية ناشطة في مجالي حقوق الإنسان والقانون الإنساني، مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر. وتعمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرتساخ منذ عام 1992، وهي ملتزمة بدعم اللجنة الحكومية وحكومة أرتساخ في جهودهما لإيجاد إجابات لأسر الأشخاص المفقودين.

وعلى وجه التحديد، أدى التعاون بين اللجنة الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر دوراً هاماً إذ أسهم في تحديد هوية الأسرى والرهائن وغيرهم من الأشخاص المفقودين في المنطقة وتبادلهم وإعادتهم.

وفي 20 تشرين الأول/أكتوبر 2008، وقعت اللجنة الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر اتفاقاً إطارياً بشأن جمع بيانات ما قبل الوفاة المتعلقة بالأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكاراباخ وإدارتها مركزياً. ويوفر هذا الاتفاق إطاراً ومعايير لجمع بيانات ما قبل الوفاة المتعلقة بالأشخاص المفقودين وإدارتها مركزياً لغرض وحيد هو تحديد هويتهم.

وفي 16 حزيران/يونيه 2010، تم توقيع اتفاق بين اللجنة الحكومية في أرتساخ واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن برنامج حاسوبي لقاعدة بيانات ما قبل الوفاة وما بعدها المتعلقة بالأشخاص المفقودين.

وفي 30 أيار/مايو 2015، وقعت اللجنة الحكومية واللجنة الدولية للصليب الأحمر بروتوكولاً بشأن مشروع جمع وإدارة العينات المرجعية البيولوجية وغيرها من البيانات الشخصية التي تجمع من أسر الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكاراباخ. ويوفر هذا البروتوكول إطاراً لجمع وإدارة العينات المرجعية البيولوجية المجمعّة من الأقارب المقربين للأشخاص المفقودين وتخزينها على المدى الطويل. وتستمر حتى يومنا هذا عملية جمع وحفظ بيانات ما قبل الوفاة ومعالجتها مركزياً، فضلاً عن جمع وإدارة وتخزين العينات المرجعية البيولوجية وفقاً للاتفاق والبروتوكولات المذكورة أعلاه.

ويوجد مشروع الاتفاق الإطاري المتعلق باستخراج رفات المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكاراباخ وتحديد هوياتهم وإعادة رفاتهم في مرحلة المناقشات الأولية مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر.

وبالإضافة إلى اللجنة الدولية للصليب الأحمر، عملت اللجنة الحكومية عن كثب مع الفريق العامل الدولي للإفراج عن أسرى الحرب والرهائن وتعقب الأشخاص المفقودين في منطقة النزاع بين أذربيجان وكاراباخ، الذي أنشئ بمبادرة من الناشطين في مجال حقوق الإنسان برنهارد كلارن وسفيتلانا غانوشكينا وباتا زاكاريشفيلي، بالاشتراك مع مؤسسة هاينريش بول (ألمانيا)، في إطار محاولة دولية أخرى لتحديد مصير الأشخاص المفقودين في سياق النزاع بين أذربيجان وكاراباخ. وللأسف، رفض الجانب الأذربيجاني، منذ البداية، المشاركة في الاجتماعات الثلاثية في إطار الفريق العامل الدولي.

وعملت اللجنة الحكومية أيضاً عن كثب مع اتحاد أسر المفقودين في أرتساخ، وهي منظمة غير حكومية أنشئت في 12 تشرين الأول/أكتوبر 1998. والاتحاد هو مبادرة للمجتمع المدني تسعى إلى تبديد الغموض الذي يلف السنوات العشرين الماضية فيما يتعلق بمصير المفقودين والتوعية بالمشاكل التي تواجهها أسر المفقودين. وأسس الاتحاد متحف المفقودين في القتال، الذي يعرض صوراً وممتلكات شخصية للمفقودين، كما نشر كتباً وكتيبات عن السير الذاتية للمفقودين.

وبالتعاون مع اللجنة الحكومية وبعثة اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرتساخ، ينفذ الاتحاد أيضاً مشاريع مختلفة تركز على إحياء ذكرى المفقودين وتلبية احتياجات أسر المفقودين.

الشروط اللازمة للتنفيذ الناجح للقرار

هناك طائفة واسعة من الشروط الأساسية اللازمة لتحقيق أهداف القرار بنجاح. وفيما يلي بيانها:

- التعاون بين اللجان الحكومية في أرتساخ وأرمينيا وأذربيجان أمر لا غنى عنه، إذ لا يمكن حل مسألة الأشخاص المفقودين من جانب واحد. وإحراز تقدم في استجلاء مصير الأشخاص المفقودين يلزم أن تشارك جميع اللجان الحكومية الثلاث. ولم تواجه أية مشكلة حتى الآن في تأمين التعاون وعقد اجتماعات مشتركة بين اللجنتين الحكوميتين في أرتساخ وأرمينيا. غير أن اللجنة الأذربيجانية صمت أذانها لنداءات كل من اللجنة الحكومية في أرمينيا واللجنة الحكومية في أرتساخ، ورفضت التعاون من أجل مصلحة أسر المفقودين من الجانبين.
- ضرورة امتناع أذربيجان عن تسييس المسألة الإنسانية، مما سيوفر الأساس اللازم لتبادل المعلومات بشأن الأشخاص المفقودين وللنجاح في البحث عن رفات المفقودين وإعادتها.
- وجود آلية عملية فعالة متفق عليها أمر أساسي لتحديد مقاييس مرجعية واضحة لإحراز التقدم.
- تنفيذ تدابير بناء الثقة والأمن في منطقة النزاع بين أذربيجان وكاراباخ، مما سيسمح بإجراء عمليات ميدانية (البحث والتقييم وإخراج الجثث).

المرفق الثاني للرسالة المؤرخة 7 تموز/يوليه 2020 الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأرمينيا لدى الأمم المتحدة

معلومات عن تنفيذ جمهورية أرمينيا لقرار الجمعية العامة 178/73 المعنون "الأشخاص المفقودون"

تظل جمهورية أرمينيا مخلصه لمبادئ القانون الدولي الإنساني وتنفيذها باستمرار في الممارسة العملية. وصدقت أرمينيا على اتفاقيات جنيف، وجميع البروتوكولات الإضافية الملحق بها، وعلى أكثر من اثنتي عشرة معاهدة دولية تتعلق بالقانون الدولي الإنساني. ووقعت أرمينيا وصدقت على الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري (تم التوقيع عليها في 10 نيسان/أبريل 2007 وتم التصديق عليها في 27 كانون الثاني/يناير 2011).

وتعلق أرمينيا أهمية كبيرة على تنفيذ الاتفاق الثلاثي لعام 1994 بشأن وقف إطلاق النار والاتفاق الثلاثي لعام 1995 بشأن توطيد نظام وقف إطلاق النار، اللذين وقعت عليهما أذربيجان وناغورنو - كاراباخ وأرمينيا دون تحديد أي آجال.

ووفقا للبيانات المقدمة من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، لا يزال مصير نحو 4 500 شخص مفقود (من جمهورية أرمينيا وجمهورية ناغورنو - كاراباخ وجمهورية أذربيجان) نتيجة للنزاع في ناغورنو - كاراباخ مجهولا، بعد مرور 30 عاما تقريبا على وقف إطلاق النار (أحال وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرمينيا إلى اللجنة قائمة الأشخاص المفقودين في كانون الأول/ديسمبر 2015).

ووفقا للنظام الأساسي للجنة المشتركة بين الوكالات المعنية بأسرى الحرب والرهائن والأشخاص المفقودين في جمهورية أرمينيا (التي أنشئت في عام 2000 وأعيد إنشاؤها بموجب المرسوم رقم 1535-ألف الصادر عن رئيس الوزراء في 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2018)، فإن اللجنة مكلفة باستجلاء مصير المفقودين والبحث عن رفاتهم، فضلا عن تنسيق إعادة الرفات إلى أسرهم.

ولأغراض البحث، يحق للجنة أن تشرك في أنشطتها الهيئات الحكومية وهيئات الحكم الذاتي المحلية والمنظمات ووسائل الإعلام، وعند الاقتضاء، مواطنين أفراد (برضاهم).

ولدى اللجنة فريق عامل (يضم ممثلين عن وزارة الدفاع، ودائرة الأمن الوطني، ووزارة الخارجية، والشرطة) يعمل، بالتعاون مع وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرمينيا، على استجلاء مصير الأشخاص المفقودين نتيجة للنزاع في ناغورنو - كاراباخ، وجمع وإدارة البيانات المتعلقة بمواقع القبور المحتملة، وإجراء المزيد من عمليات استخراج الجثث، والقيام بزيارات لأسرى الحرب وتنظيم عودة أسرى الحرب أو نقلهم إلى بلد ثالث وتقديم معلومات عن أسرى الحرب إلى وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرمينيا، فضلا عن قضايا أخرى ذات صلة.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2008، تم توقيع اتفاق إطاري بين اللجنة ووفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في أرمينيا بشأن جمع بيانات ما قبل الوفاة المتعلقة بالأشخاص المفقودين في سياق النزاع في ناغورنو - كاراباخ وإدارتها مركزيا.

وفي 30 آب/أغسطس 2010، تم توقيع اتفاق بين اللجنة واللجنة الدولية للصليب الأحمر بشأن برنامج حاسوبي لقاعدة بيانات ما قبل الوفاة وما بعدها المتعلقة بالأشخاص المفقودين في سياق نزاع كاراباخ.

وفي عام 2011، أحالت السلطات الأرمينية رسمياً، عن طريق اللجنة الدولية للصليب الأحمر، إلى السلطات الأذربيجانية قائمة بأسماء 94 مفقوداً من أصل أرمني، أفيد أنهم كانوا محتجزين في أذربيجان. وفي خريف عام 2012، كشف استعراض رد اللجنة الدولية للصليب الأحمر أن الجانب الأذربيجاني لم يقدم معلومات قيمة عن أسرى الحرب والرهائن الأرمن، وقدم بدلاً من ذلك معلومات غير كاملة، بل إنه شكك في بعض الحالات في اختفاء أولئك الأشخاص نتيجة لحرب كاراباخ. ومن الواضح أن الجانب الأذربيجاني لم يُجر تحقيقات سليمة.

وبعد الاتفاق الأولي الذي تم التوصل إليه في عامي 2012 و 2013 لتنظيم اجتماع لممثلي الفريقين العاملين التابعين للجنيتين في إقليم بلد ثالث، رفض الجانب الأذربيجاني في وقت لاحق رفضاً قاطعاً مبادرة الجانب الأرميني. ويطلب الجانب الأرميني بانتظام من مكتب اللجنة الدولية للصليب الأحمر في يريفان ترتيب اجتماع بين الفريقين العاملين.

وفي 17 آذار/مارس 2014، وقّعت اللجنة واللجنة الدولية للصليب الأحمر والمركز العلمي التطبيقي للطب الشرعي في وزارة الصحة في جمهورية أرمينيا بروتوكولاً بشأن المشروع التجريبي لجمع وإدارة العينات المرجعية البيولوجية وغيرها من البيانات الشخصية التي تجمع من أسر الأشخاص المفقودين في سياق النزاع في ناغورنو - كاراباخ.

وفي عام 2019، أعيد فتح مختبر الطب الشرعي بفضّل تمويل مشترك للقوات المسلحة لجمهورية أرمينيا (17 621 000 درام (36 200 دولار) من ميزانية وزارة الدفاع لعام 2019))، مما سييسهل إجراء المزيد من البحوث في أرمينيا. وفي هذا السياق، تم اقتناء معدات لتحديد الهوية الوراثية.

وفي عام 2019، حققت اللجنة الدولية للصليب الأحمر أهداف الاتفاق الإطاري لعام 2008 والبروتوكول المذكور أعلاه من خلال استكمال جمع بيانات ما قبل الوفاة والعينات المرجعية البيولوجية من أفراد أسر المفقودين الذين تيسر الاتصال بهم.

وتعمل وزارة الدفاع في جمهورية أرمينيا واللجنة الدولية للصليب الأحمر حالياً على وضع مشروع بروتوكول يبرم بين اللجنة ووفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر في جمهورية أرمينيا بشأن جمع بيانات ما بعد الوفاة وإدارتها مركزياً في سياق النزاع في ناغورنو - كاراباخ. وقد أرسل هذا المشروع إلى جميع الوكالات المعنية في اللجنة للموافقة عليه.

والغرض من التوقيع على هذا البروتوكول هو تحديد الإطار القانوني لجمع بيانات ما بعد الوفاة المتعلقة بالأشخاص المفقودين وإدارتها مركزياً من جانب اللجنة واللجنة الدولية للصليب الأحمر.

ويحدد هذا البروتوكول في الواقع المرحلة الثانية من العمل الهادف إلى استجلاء مصير الأشخاص المفقودين: أي جمع المعلومات عن مواقع القبور المحتملة للأشخاص المفقودين، ورسم خرائط المواقع، ثم إجراء عمليات استخراج الجثث.

ونظراً إلى تدني مستوى الثقة المتبادلة بين الطرفين وعدم وجود آليات للتنسيق بينهما، أعرب وفد اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن استعداده للاضطلاع بالدور القيادي فيما يتعلق برسم خرائط مواقع القبور، واستخراج الجثث في وقت لاحق، وتحديد وإعادة الرفات، في إطار تنفيذ البرامج الإنسانية حصراً.